حتى نهاية ديسمبر الماضي..

٣٩٣,٨ مليار ريال تكلفة ٢٣٣٨ مشروعاً صناعياً مرخصاً من قبل هيئة الاستثمار

كتب/ علي البشيري

■.. بلغ اجمالي المشاريع الصناعية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات منذ تأسيس الهيئة وحتى ديسمبر ٢٠٠٣م نحو ٢٣٣٨ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٣٩٣,٨ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٢٩٧,٢ مليار ريال توفر ٦٨٢٨٣ فرصة عمل.

وأشارت احصائية صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن حجم الاستثمار الصناعي المحلي بلغ نحو ٢٨١,٣ مليار ريال يليه الاستثمارات العربية بنحو ٣٧,٣ مليار ريال والأجنبية بنحو ٢٠,٦ مليار ريال.

ووفقاً للاحصائية فقد بلغ حجم المشاريع الصناعية المرخصة من قبل الهيئة «المركز الرئيسي» نحو ١٢١٢ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٣٣٩,٤ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٢٦٠,٢ مليار ريال توفر ٤٥٢٠١ فرصة عمل يليها فرع الهيئة بمحافظة عدن ٥٤٠ مشروعاً بتكلفة استثمارية ١٩,٨ مليار ريال وبموجودات ثابتة ١١,٣ مليار ريال توفر ١٠٠٠٣ فرص عمل.

كما بلغ عدد المشاريع الصناعية المرخصة من فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة تعز نحو ٢١١ مشروعاً بتكلفة استثمارية ١٣ مليار ريال وبموجودات ثابتة ١٠ مليارات ريال توفر ٤١٦٧ فرصة عمل يليه فرع الهيئة بحضرموت ٢٦٠ مشروعاً بتكلفة استثمارية ١١,٤ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٨,٥ مليار ريال وفرع الحديدة ١١٥ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٩,٩ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٧ مليارات ريال توفر ٣٦٠٤ فرص عمل.

وتسعى اليمن الى جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للاستثمار في المجال الصناعي، خصوصاً بعد اقرارها لثلاث مناطق صناعية حيث تستهدف رفع مساهمة القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي وفي تعزيز الصادرات.

وتجسيداً لما تنشده الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ فإن خطة قطاع الصناعة التحويلية تستهدف تحقيق معدل نمو حقيقي يبلغ ١٠٪ ليرتفع نصيب الصناعة التحويلية الى ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة الأخيرة للخطة وتعزيز التوجه نحو التصدير وتشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة والحرفية التقليدية التي تعمل على خلق فرص عمل والتخفيف من الفقر.

ويمنح قانون الاستثمار اليمني المستثمرين المحليين والعرب والأجانب العديد من التسهيلات والضمانات والاعفاءات من أبرزها المساواة بين المستثمر اليمني وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات وامكانية امتلاك المستثمر غير اليمني المشروع الاستثماري والأراضي والعقارات التابعة له بنسبة ١٠٠٪ بالاضافة الى العديد من الاعفاءات الضريبية والجمركية.

اجراءات فتح الاعتماد المستندي

•أحمد ماجد الجمال

في اعقاب الحرب العالمية الأولى ومع ازدياد حركة التجارة العالمية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً زاد الطلب على وسيلة مضمونة لتأمين حركة التجارة وضمان حقوق المشتري والبائع اللذين يقيم كل منهما في بلد يبعد عن البلد الآخر آلاف الأميال.

وبالتالي اعتبر الاعتماد المستندي من أهم العمليات المصرفية فهي الأداة التي تنظم التجارة الدولية وهي التي تسهم كثيراً في سهولة وسرعة وضمان إتمام المعاملات التجارية بين الدول على اختلاف أنظمتها بمعنى يتم تبادل المستندات والأموال والتأكد من شحن البضائع ووصولها عن طريق البنكين اللذين يتعامل معهما المستورد والمصدر وبذلك تكون المعاملات بين البنوك آمنة وسريعة وواضحه وليس عن طريق الأفراد مباشرة ولقد سميت بهذا الاسم لأن المستندات الخاصة بعمليات التبادل تكون معتمدة من البنوك القائمة لذلك.

وبما أن البنوك تقوم بتمويل التجارة الدولية فقد حقق ذلك النظام العديد من المزايا منها تقليل المخاطر في التجارة الدولية إلى الحد الأدنى حيث أن التعهد الصادر من بنك المستورد يبعث الاطمئنان ويشجع المصدر « البائع» على اتمام الصفقة ولذلك فالاعتماد المستندي وسيلة ضمان لطرفي الصفقة.

وبالمثل يستطيع المستورد أن يستغل أمواله بدلاً من تجميدها لحين وصول البضاعة كما يستطيع المصدر الحصول على قيمة البضاعة من بنك المشتري فور شحنها وغالباً ما يقدم البنك تسهيلات بنكية للمشتري.

تلك النشأة والأهمية لنظام الاعتماد المستندي قد استند تنظيمها إلى القواعد العامة في العقود والشروط التي يتفق عليها طرفا الاتفاق ومع تنوع البنوك وكثرتها وكذلك مع اختلاف البلدان وتشريعاتها نتج عن ذلك اختلافات ومشكلات أدت إلى إعاقة نمو التجارة الدولية التي تتطلب بقدر الإمكان وحدة في المصطلحات الفنية المستخدمة ووحدة في الحلول المقررة، لذلك فكر رجال الاقتصاد والبنوك في الاتفاق على تفسير الاعتماد المستندي وصيغة وشروط موحدة له فتم الاتفاق على شروط وقواعد محددة سميت بالأعراف المنظمة للاعتماد المستندي وقد تطورت هذه الأعراف حتى تبنتها البنوك والمؤسسات المصرفية في «١٧٣» دولة في ابريل ١٩٦٦ وتم تعديلها في العام ١٩٧٤م ثم كان آخر تعديل في العام ١٩٨٣م وقد قامت بإعداد هذه الأعراف وتعديلها غرفة التجارة الدولية بباريس بفرنسا وهذه الغرفة تقوم بصفة دورية بتطوير هذه الأعراف وتعديلها بما يتلاءم مع تغير المناخ الاقتصادي والمالي في العالم أما أهم أنواع الاعتمادات المستندية فهي:

١- الاعتماد القابل للإلغاء.

وهو الاعتماد الذي يستطيع بنك المستورد الذي فتحه أن يلغيه في أي وقت لأسباب كالاختلاف بين المصدر والمستورد ويقتصر دور البنك هنا على مجرد إخطار المصدر دون أدنى مسؤولية أو التزام من قبل البنك وهذا النوع يندر استخدامه لخطورته على الطرفين.

٢- الاعتماد غير القابل للإلغاء

وهو تعهد كتابي نهائي يلتزم فيه بنك المشتري « المستورد » تجاه المستفيد البائع بالدفع عند ورود المستندات المطابقة لشروط الاعتماد وشحن البضاعة وهو التزام نهائي لايجوز للبنك الرجوع فيه بالغائه أو تعديله إلا باتفاق جميع الأطراف .

أما المستندات المهمة بالنسبة للاعتماد المستندي فهي:

الفاتورة

وهي المستند الذي يحرره البائع ويوضح فيه كافة التفصيلات الخاصة بالبضاعة من حيث نوعها ووزنها ومواصفاتها وعلاماتها التجارية والكمية والسعر ويجب أن يطابق البنك - مستندياً - الفاتورة مع الشروط والمواصفات التي وردت بالاعتماد المستندي.

سند الشحن البحري

وهو إيصال يوقع عليه قبطان السفينة يؤكد فيه تسلمه البضاعة على ظهر السفينة بعد اتمام الشحن وهو يعتبر أهم مستند في الاعتماد المستندي.

أما المشتريات الحكومية وما يتم استيراده من الخارج سواءً عبر اجهزتها مباشرة أو عن طريق الوكلاء والمقاولين المحليين بعقود الاستيراد والمقاولة مثلاً فتلزم باحكام مواد قانونية وإجراءات نظامية .

وتأتي وزارة المالية كجهة مسؤولة عن فتح وإدارة الحسابات اللازمة لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة واستخراج البيانات والأرقام المقدرة والفعلية واستخراجها من موازنة كل جهة على حدة وذلك لكل من الإيرادات والنفقات المقدرة والإيرادات والنفقات الفعلية المحققة ومن ثم الأرصدة المتبقية وكذلك تؤدي وزارة المالية هذا العمل لجميع الجهات الحكومية وإجراء المقارنة اللازمة على مستوى الدولة .

وبالتالي تعتبر تلك الإجراءات أحد مكونات نظام إدارة المعلومات المحاسبية والمالية الشاملة.

كما تختص وزارة المالية بهذا الصدد بفتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع والأجهزة والمعدات اللازمة للوزارات والوحدات الحكومية سواءً كانت الاعتمادات المالية المخصصة لاستيراد هذه المعدات والأجهزة وغيرها مدرجة ضمن النفقات الجارية أو النفقات الرأسمالية أو الإنمائية والتنموية وبموجب سندات الصرف التي تصدرها الجهة الحكومية بقيمة الاعتمادات ومصروفات التأمين التي تحدد من قبل وزارة المالية ويتم إخطارها فور تسلم أي معدات أو أجهزة تنفيذاً لشروط البيع وأيضاً تراعي وزارة المالية فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية للاستيراد بأن تدرج الاعتمادات المالية المخصصة لها ضمن النفقات الجارية أو الرأسمالية بالتالي:

١- عند فتح الاعتماد المستندي : تخصم قيمة الاعتماد المستندي بالكامل على بند النفقات المخصص لذلك بموازنة الوزارة أو الوحدة الحكومية أو خصماً على الاعتمادات المخصصة للمشروع الإنمائي واجراء قيد نظامي بقيمة الاعتماد المستندي بالكامل .

٢- عند تسلم إشعار الخصم من البنك المركزي فاتح الاعتماد يفيد سداد قيمة المعدات أو الأجهزة يتم قيد المبالغ خصماً على الاعتمادات المخصصة للمشروع الإنمائي.

وعليه فالاعتماد المستندي هو تعهد كتابي صادر من بنك إلى الجهة المصدرة للمعدات والأجهزة والسلع بناءً على طلب المستورد لهذه السلعة أو المعدات أو الأجهزة يتعهد فيه البنك بدفع القيمة الكاملة متى ما قدمت إليه مستندات شحن مطابقة تماماً لخطاب الاعتماد السابق تبليغه إلى المصدر عن طريق البنك الذي يتعامل معه المصدر من خلال صلاحية بنود الاعتماد .

باحث «وزارة المالية»

رأي اقتصادي

أهمية الإعلام في التنمية والاستثمار

عبده مكرم *

تأتي توجيهات فخامة الأخ / الرئيس علي عبدالله صالح . رئيس الجمهورية للحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة بضرورة تطوير الإعلام في وزارة الصناعة والتجارة وإعطاء الجانب الإعلامي على وجه التحديد أولوية في اهتمامات الوزارة في الظرف الراهن نظراً للأهمية البالغة في مواكبة التطورات التي تجري حول الاقتصاد الوطني . ويشهدها حالياً الاقتصاد العالمي وقد أخذت قيادة الوزارة توجيه رئيس الجمهورية مأخذ الجد وبدأت بتنفيذ تلك التوجيهات وفق أسس ومعايير جديدة هدفها تطوير الإعلام في الوزارة وقد تجلت تلك الأسس منذ الوهلة الأولى لصدور توجيه الأخ الرئيس بوجود رغبة لدى قيادة الوزارة ممثله بمعالي الوزير في إيجاد إدارة للإعلام بالمطبوعات الصادرة وتفعيل دورها وتطويرها مع رفدها بمطبوعة « أسبوعية...» تضاف إلى مجلة التجارة لما من شأنه تفعيل دور الإعلام بالوزارة كون إدارة الإعلام تعد رافداً مهماً في إثراء التنمية الاقتصادية إذ يسعى معالي الوزير إلى تطوير الإعلام بتحويل مكتب الإعلام إلى إدارة متكاملة ستكون لديها صلاحيات واسعة بحسب تأكيدات الوزير كونها إدارة حساسه ستلعب دوراً بارزاً في تعاملها مع القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المانحة والجمعيات المعنية داخلياً وخارجياً مما يعزز من علاقة الوزارة وصلتها الوثيقة بالقطاع التجاري الخاص والعام على مستوى الاقتصاد الوطني وكذا علاقتها الاقتصادية مع حركة الاستثمار الإقليمي كما تتعاظم أهمية إدارة الإعلام المزمع إيجادها من خلال طبيعة الدور المناط بها والموكل على كاهلها سيما في المجال المتعلق بحركة ونشاط الوزارة سواءً على صعيد توثيق مناسباتها بالصوت والصورة وارشفتها في سجلات تحتوي على احصائيات رقمية تتيح للباحثين فرصة العودة إليها بسهولة عند الحاجة إليها على اعتبار تلك السجلات إنما هي مراجع معلوماتية وتوثيقية تتعلق بأعمال وانشطة الوزارة بصفة عامة وكذا علاقاتها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى..

هذا وتأتي عملية ترتيب وضع الإعلام بالوزارة تزامناً مع جهود يبذلها الدكتور / خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة وذلك لتحقيق ربط عجلة الإعلام التجاري بجلب الاستثمار الخارجي إلى داخل اليمن خاصة وأن قانون الاستثمار اليمني يمنح للمستثمرين مزايا وتسهيلات لا تكاد توجد في أي قانون آخر على مستوى المنطقة كلها لذا يكتسب الإعلام بالوزارة خصوصية متميزة ينبغي اقتران العمل الإعلامي مع تغطية نتائج الزيارات الميدانية التي ينفذها الوزير لعدد من مصانع ومنشآت اقتصادية داخل البلاد حيث ترافق ذلك العمل مع تنفيذ خطة مصاحبة هدفها تحديث الوزارة ضمن هيكلية جديدة يجري تنفيذها وسط استكمال بناء شبكة المعلومات الخاصة بالمركز الذي يتبع الوزارة لما من شأنه المساهمة في تعزيز صلات التعاون الاقتصادي بين اليمن ومختلف دول العالم ناهيك عما تنفذه الوزارة من سياسة تتضمن ارسال كوادر من الوزارة الى الخارج لأخذ دورات تأهيلية وإقامة دورات تدريب داخلية.

• مسؤول الإعلام بالوزارة

مدير عام مكتب المسالخ بأمانة العاصمة:

أكثر من ٥٠ مليون ريال ايرادات الربع الأول و٧٥٪ نسبة تطبيق الاشتراطات الصحية

كتب/ محمد دماج

□ .. أوضح الاخ يحيى محمد المهدي مدير عام مكتب المسالخ وأسواق اللحوم بأمانة العاصمة أن اجمالي ايرادات المكتب خلال الربع الأول (يناير- مارس) من العام الحالي بلغ ٥٠,٩٣٣,٢٦٠ ريالا واجمالي المصروفات ٣٦,٦٠٨,٠٣٠ ريالا بفائض بلغ ١٤,٣٢٥,٢٣٠ ريالا استخدم في تطوير وتحسين أداء المسلخ المركزي والمسالخ الأخرى بأمانة العاصمة التي بلغ اجمالي الحيوانات المذبوحة فيها حوالي ١١٢,٣٤٩ ذبيحة تم إتلاف حوالي ١٥ طنا ما بين اصابة جزئية وكلية بأمراض مختلفة معظمها من الحيوانات المستوردة وتم التخلص من مخلفاتها بطرق علمية صحيحة لضمان عدم انتقال العدوى..

وأشار في حديث لـ(الثورة) ينشر لاحقا إلى أن نسبة تطبيق الاشتراطات الصحية في محلات بيع اللحوم قد وصلت إلى ٧٥٪ وانخفضت نسبة الاصابة إلى حوالي ١٣٪ مؤكداً أهمية تعاون الجهات المختصة في إعادة تأهيل المسلخ المركزي لخدمة وحماية المجتمع والتخفيف من التلوث البيئي وبالذات أحواض الترسيب ومعمل تحليل المياه منوها إلى أن الفترة القادمة ستشهد عددا من التوسعات في أنشطة المسالخ القائمة وافتتاح أخرى أهمها مسلخ نقم النموذجي الذي بلغت كلفته أكثر من ٣٢٧ ألف دولار وسوف يتم افتتاحه خلال الشهر القادم.

خلال لقائه برئيس الهيئة العربية للاستثمار

سويد يناقش إمكانية تشجيع الصادرات الزراعية والتعاون في مجال الاستثمار

صنعاء /سبأ / ..

■- التقى المهندس حسن عمر سويد وزير الزراعة والري وفد الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي برئاسة الأخ عبدالكريم العامري رئيس الهيئة .

ناقش اللقاء مجالات التعاون المستقبلية الممكنة في الاستثمار الزراعي وسبل تطويرها الى جانب تفعيل آليات هذا التعاون لاسيما في مجالات الزراعة النسيجية وتشجيع الصادرات اليمنية في المحاصيل الاستثمارية ومن أهمها محاصيل المانجو والنخيل والبن والبطاطس.

وأعرب الأخ رئيس الهيئة عن امله في ان يكون هذا اللقاء مدخلاً لتمتين التعاون بين بلادنا والهيئة .. مشيرا للمقومات الطبيعية والبشرية التي تتميز بها اليمن مايجعل منها مكانا مناسبا وملائما للاستثمار الزراعي..

حضر اللقاء المهندس عبد الملك العرشي وكيل الوزارة والاخوة صالح مثنى ومحمد الارياني وكيلا الوزارة المساعدين لشئون الزراعة والري والعزي الحامدي مدير مكتب الهيئة في دبي والدكتور عبدالرحمن بن صالح الواصل خبير الزراعة النسيجية وعدد من المسئولين من الهيئة والوزارة .

٣٠ مليون ريال لتشييد مبنى للنظام الجمركي الآلي / اسكودا / بميناء عدن /

■ بدأت بجمارك ميناء الحاويات بعدن أعمال البناء والتشييد لمبنى متخصص للنظام الجمركي الآلي / الاسكود / بتكلفة تزيد عن ٣٠ مليون ريال .

وذكر الأخ / محمد علي الطاهش مدير عام جمرك ميناء الحاويات بعدن لوكالة الانباء اليمنية سبأ أن مشروع المبنى الآلي الجمركي سيستغرق العمل فيه أكثر من أربعة اشهر ويشمل تجهيز مبنى من الطوب والصفائح .

وأشار الى أن المبنى سيضم ٣٠ جهاز كمبيوتر تعمل على خزن وتوفير المعلومات للمتعاملين من التجار ورجال المال والاعمال والمستثمرين وتوثيق النشاط التصديري للمنتجات اليمنية . وكذا برمجة جميع المعلومات فيما يتعلق بحركة الناقلات الواصلة والمغادرة حرم الميناء .